المكنة المكثرة فان صور المعقولات معلولة لم متكثرة وقول بان معلول
الاول غير مباين لذاته ج لانه ج معلوله الاول صورة العقل الاول
المتقررة في ذاته ج وقول بانه ج لا يوجد شيئا في الاعيان مباينا بذاته ج
بل بتوسط الامور الحالة وهذه كلها مخالفة لظاهر مذهب الحكماء والشيخ
ان يقبل لاحد ورفع شئ من هذه الامور ورد كل لانه ج هو الوجود الخاص
المعروض للوجود المطلق فله ج جهتان لاجهة وجوده الخاص الذي هو حقيقته
وجهة وجوده ج المطلق الذي هو من لوازمه ولا يستحيل ح ان يكون فاعلا
وقابلا لصور المعقولات المترتبة ولا يستحيل ايضا ان يتقرر في ذاته صفات
حقيقية ولا ان يكون عللا للمعلولات ولا ان يكون معلوله ج الاول غير مباين
لذاته ج ولا ان لا يوجد شيئا في الاعيان الا بتوسط الامور الحالة فيه ج
فان امتناع هذه الامور بناء على ان الواجب ج لا تعدد فيه بوجه من الوجوه
وهو هم لان فيه جهتين احدهما الوجود الخاص والاخر الوجود المطلق لا يقال
الوجود المطلق اعتباري لا يصح ان يكون علة للوجود في لانا نقول الاعتباري
وان لم يجز ان يكون فاعلا للوجود في لكن يجوز ان يكون شرطا لتاثير الفاعل
او شرطا للمعقول كما هو المقرر عندهم في الصادر الاول لكن
يلزم على مذهب الشيخ انه لا يكون عالما بالجزئي على طريق ينتفع ان
يكون صورة الجزئي من حيث هو جزئي متقررة في ذاته ج والجزئي من حيث هو

جزئي قد يتغير فان لم يتغير صورة الجزئي المتقررة في ذاته ج يتغير الجزئي
يلزم الجهل وان تغير يلزم التغير في صفته الحقيقية ولزم الخروج عما في
الكتاب فقوله اما البديهة تفرق بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر
هذا دليل على انه ج عالم بعلم مغاير لذاته ج قادر بقدرة مغايرة لذاته ج
فقد يدعي انه لو لم يكن العلم والقدرة مغايرين للذات لما كان فرق بين قولنا
ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر والامر بط لان البديهة تفرق بينهما وايضا
العلم اما اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهي التي سماها الجبائيان
ابو علي وابنه ابو هاشم او صفة تقتضي تلك الاضافة المخصوصة وهو
مذهب اكثر اصحابنا الاشاعرة او صور المعلومات الثابتة بانفسها
وهي المثل الافلاطونية او صور المعلومات الثابتة بذاته ج كما هو مذهب
الشيخ ابي علي بن سينا ومن تابعه وايا ما كان فهو غير ذاته ج واما فساد
القول بالحال العاقل بالمعقول فقد سبق ذكره عند بيان بطلان الاتحاد
والقائلون بان الله ج لا يكون عالما بعلم مغاير لذاته اصحاب الوجوه
اربعة الاول لو قامت بذاته ج صفة لكان ذاته مقتضيا لها لانه لو قامت
بذاته ج صفة لكان مفتقرا الى ذاته ضرورة افتقار الصفة الى موصوفها
فتكون الصفة ممكنة لذاتها لان المفتقر الى الغير ممكن لذاته واجبة بعلة
وليست تلك العلة الا الذات الموصوفة بها فتكون ذاته مقتضيا لها فيكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)